

مذكرة التفاهم التوضيحية

إجراء "فحص سريع" لمعارضات الأخلاق والنظام العام

يحق لأي شخص أو كيان تقديم معارضة تتعلق بالأخلاق والنظام العام. وقد تفتح قاعدة الأحقية واسعة النطاق هذه، على الرغم من تبريرها من خلال الطبيعة العالمية لمثل هذه المعارضات، الباب أيضاً أمام المعارضات التافهة و/أو التعسفية. بالتالي، لا بد من تبني إجراء "فحص سريع" لمراجعة معارضات الأخلاق والنظام العام. والغرض من الفحص السريع هو المراجعة السريعة للمعارضات وإقصاء المعارضات التافهة و/أو التعسفية، متى كان ذلك مناسباً.

تشمل الأمور الواجب تناولها عند صياغة إجراء "الفحص السريع" هذا ما يلي: (أ) ما المعيار الذي ينبغي تطبيقه؟ (ب) ما الأثر الملزم للقرار؟ (ج) من سيتولى مراجعة المعارضة؟ (د) متى ستحدث هذه المراجعة؟ الجدير بالذكر أن هذه الأمور ترتبط ببعضها البعض. فعلى سبيل المثال، يتوقف توقيت "الفحص السريع"، بشكل جزئي، على الشخص الذي سيتولى القيام به.

(أ) ما المعيار الذي ينبغي تطبيقه؟

فيما يلي عرض لصيغة المعيار الخاص بـ "المراجعة السريعة" والذي يعكس الأنواع المتعددة للمعارضات التافهة أو التعسفية تجاه أمر ما: "المعارضات القائمة على أسس واهية بشكل جلي و/أو إساءة استخدام حق المعارضة".¹

إن أية معارضة تتعلق بالأخلاق والنظام العام تعتبر قائمة على أسس واهية بشكل جلي إذا لم تقع ضمن إحدى الفئات التي تم تحديدها كمعايير لهذا النوع من المعارضات. انظر مسودة دليل مقدم الطلب، § ٣-٤-٣. فيما يلي مثالان فقط:

- يمكن تقديم معارضة صالحة ضد سلسلة تشجع على أعمال العنف غير القانونية أو نشرها. وعلى النقيض، فإن أية معارضة ضد سلسلة تبدو في ظاهرها أنها تشجع فحسب على فعل قد يكون غير قانوني لكنه ليس عنيفاً تعتبر معارضة قائمة على أسس واهية بشكل جلي. وقد تتراوح أمثلة هذه المعارضة الأخيرة من العصيان المدني السلمي إلى التهرب الضريبي.

¹ قارن ذلك بالمادة ٣٥(٣) من الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان، والتي توضح أنه:

"يجب أن تعلن المحكمة عدم قبول أي طلب فردي يتم تقديمه بموجب المادة ٣٤ والتي تعتبرها غير متوافقة مع شروط الميثاق أو البروتوكولات ذات الصلة، بمعنى أي طلب قائم على أسس واهية بشكل جلي و/أو إساءة استخدام حق الطلب."

² المعايير الأربعة المحددة هي: (١) التشجيع على أعمال العنف غير القانونية أو نشرها؛ أو (٢) التشجيع على التفرقة القائمة على العرق، أو اللون، أو الجنس، أو الطائفة، أو الدين، أو موطن المنشأ أو تعزيز ذلك؛ أو (٣) التشجيع على الاستغلال الإباحي للأطفال أو مظاهر العنف الجنسي الأخرى تجاه الأطفال وتعزيز ذلك؛ أو (٤) تقرير أن سلسلة TLD التي تم التقدم لها ستكون مخالفة للقواعد القانونية المحددة المقبولة بشكل عام والخاصة بالأخلاق والنظام العام المُعترف بها بموجب المبادئ العامة للقانون الدولي.

- لا يدخل القذف أو التشهير ضمن الفئات التي تم تحديدها كمعايير لمعارضات الأخلاق والنظام العام.^٣ بالتالي، فإنه على الرغم من إمكانية حصول ضحية القذف أو التشهير المزعوم المعبر عنه بواسطة سلسلة gTLD على تعويضات قانونية في دائرة أو أكثر من دوائر السلطة القضائية، فإن معارضة الأخلاق والنظام العام ضد السلسلة، اعتماداً على القذف أو التشهير المزعوم فحسب، تعتبر معارضة قائمة على أسس واهية بشكل جلي.

معارضة الأخلاق والنظام العام القائمة على أسس واهية بشكل جلي قد تعتبر أيضاً بمثابة سوء استخدام لحق المعارضة. قد تتم صياغة معارضة بحيث تدخل ضمن إحدى الفئات المقبولة لمعارضات الأخلاق والنظام العام، لكن قد تثبت حقائق أخرى بوضوح أن هذه المعارضة تعسفية. على سبيل المثال، فإن المعارضات المتعددة المقدمة من قبل الأطراف نفسها أو أطراف ذات صلة ضد مقدم طلب واحد قد تشكل إزعاجاً لمقدم الطلب، وليس دفاعاً شرعياً عن القواعد القانونية المُعترف بها بموجب المبادئ العامة للقانون الدولي. إن أية معارضة تهاجم مقدم الطلب، وليس السلسلة التي يتم التقدم بطلبها، قد تعتبر بمثابة سوء استخدام لحق المعارضة.

(ب) ما الأثر الملزم للقرار؟

إن مراجعة المعارضة لتحديد ما إذا كانت قائمة على أسس واهية بشكل جلي و/أو إساءة استخدام حق المعارضة تتمثل عادةً في مراجعة استحقاقات المعارضة. وإذا تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن المعارضة، في الواقع، تعتبر قائمة على أسس واهية بشكل جلي و/أو إساءة استخدام حق المعارضة، فيجب أن يكون هذا القرار نهائياً، في نطاق إجراء حل نزاع نطاقات gTLD الجديدة ("الإجراء"). وعلى النقيض من المراجعة الإدارية التي سيقوم بها مزود خدمة حل النزاع (DRSP) ورفضه للمعارضة التي لا تلتزم بالمواد ٥-٨ من الإجراء، والذي لا يؤثر على حق المُعترض في تقديم معارضة جديدة تلتزم بالإجراء (المادة ٩(ب))، فإن رفض المعارضة القائمة على أسس واهية بشكل جلي و/أو إساءة استخدام حق المعارضة سيكون رفضاً نهائياً. أي أنه لا يمكن للمُعترض إعادة تقديم المعارضة والمحاولة مرة أخرى. من ثم، فإن رفض المعارضة القائمة على أسس واهية بشكل جلي و/أو إساءة استخدام حق المعارضة سيكون بمثابة قرار خبراء، يتم تقديمه طبقاً للمادة ٢١ من الإجراء.

(ج) من سيتولى مراجعة المعارضة واتخاذ القرار؟

من المبادئ الأساسية الخاصة ببرنامج gTLD الجديد أن يقوم خبراء مستقلون بالاستماع إلى معارضات نطاقات gTLD المتقدم إليها. ولا يتوافق مع هذا المبدأ أن تتدخل ICANN في مرحلة مبكرة من إجراء حل النزاع وتقوم بإقصاء المعارضات التي تعتقد أنها قائمة على أسس واهية بشكل جلي و/أو إساءة استخدام حق المعارضة.

^٣ يوجد مثل هذا التنوع بين قوانين الدول المختلفة في هذا النطاق إلى درجة أنه يتعذر تحديد القواعد القانونية المقبولة بشكل عام المُعترف بها بموجب المبادئ العامة للقانون الدولي.

يجب تقديم جميع المعارضات إلى مزود خدمة حل النزاع (DRSP) المختص - وفي حالة معارضات الأخلاق والنظام العام، يتم تقديمها إلى مركز الخبرة الدولي التابع لغرفة التجارة الدولية. يمكن لمزود خدمة حل النزاع (DRSP) أن يقوم، بشكل نظري، بمراجعة المعارضات لتحديد ما إذا كانت قائمة على أسس واهية بشكل جلي و/أو إساءة استخدام حق المعارضة. لكن، كما هو موضح أعلاه، فإن الإجراء قيد البحث هنا عبارة عن مراجعة للاستحقاقات، تقود إلى قرار خبراء. ولا تتوافق مثل هذه المراجعة مع الطبيعة الإدارية الخالصة لدور مزود خدمة حل النزاع (DRSP).

يمكن وضع إجراء يتم من خلاله منح طرف آخر (وليكن، على سبيل المثال، هيئة خبراء دائمة) سلطة مراجعة معارضات الأخلاق والنظام العام وإقصاء تلك المعارضات التي يقرر أنها قائمة على أسس واهية بشكل جلي و/أو إساءة استخدام حق المعارضة. ومن الممكن إجراء هذه المراجعة المبدئية بسرعة من قبل طرف آخر. إلا أن مثل هذه المراجعة قد تضيف إلى إجراء حل نزاع نطاقات gTLD الجديدة المزيد من النفقات والتعقيد: لكي تصبح المراجعة مفيدة وفعالة، لا بد من إجرائها فور تقديم المعارضات (أي قبل قيام مقدم الطلب بالتقدم برد، طبقاً للمادة ١١ من الإجراء)، مما يعني أنه يجب مراجعة جميع معارضات الأخلاق والنظام العام من قبل طرف آخر. ولكن يبدو أن الاستفادة الطفيفة نسبياً من عامل السرعة لا تعتبر مبرراً سائماً للتعقيد والنفقات الإضافية.

لذلك، يبدو أنه من الأنسب للهيئة نفسها أن تقوم بمراجعة المعارضة بسرعة ورفضها على الفور إذا رأت الهيئة أن المعارضة قائمة على أسس واهية بشكل جلي و/أو إساءة استخدام حق المعارضة. وذلك لأن الهيئة هي التي تتمتع بالسلطة والخبرة التي تجعلها تقرر ما إذا كانت المعارضة قائمة على أسس واهية بشكل جلي و/أو إساءة استخدام حق المعارضة إذا تم تقديم هذه المعارضة بموجب أي من المعايير الأربعة الخاصة بالأخلاق والنظام العام؛ أي أن الهيئة هي المفوضة بموجب الإجراء بتقديم قرار خبراء فيما يتعلق بالاستحقاقات.

في حالة دمج المعارضات المتعددة، طبقاً للمادة ١٢ من الإجراء، ستقوم الهيئة بمراجعتها جميعاً وإقصاء تلك المعارضات، إن وجدت، التي ترى أنها قائمة على أسس واهية بشكل جلي و/أو إساءة استخدام حق المعارضة.

لقد علق البعض على عمليات حل النزاع المختلفة بأن الأعضاء الاستشاريين قد يميلون إلى جعل حكمهم في صالح المدعى عليه في عملية فحص سريع لذا تتم مواصلة الإجراءات إلى الاستحقاقات. وعلى الرغم من أنه لا يمكن تجاهل هذا الاحتمال تمامًا، فإن الطبيعة العامة لعملية حل النزاع هي التي تفرض على الأطراف الاستعانة بالأعضاء الاستشاريين. علاوة على ذلك، ففي ضوء أنماط الأعضاء الاستشاريين المطلوب الاستعانة بهم في معارضاة الأخلاق والنظام العام (مثل القضاة البارزين ذوي الشهرة والخبرة المحلية) والقادرين على موازنة جميع العوامل المذكورة أعلاه، يبدو أنه من الأنسب أن تتولى الهيئة تلك المسؤولية. إضافة إلى ذلك، فإنه يتم التفكير في مراقبة الأعضاء الاستشاريين ومزودي خدمة حل النزاع (DRSP) بمجرد بدء عملية المعارضة التي تتعلق بنطاقات gTLD الجديدة للتأكد من التزامهم بحدود القواعد والإجراءات.

(د) متى ستحدث هذه المراجعة؟

إن المراجعة السريعة للمعارضة ستكون بمثابة المهمة الأولى للهيئة، بعد تعيينها من قبل مزود خدمة حل النزاع (DRSP). في الواقع، لن يتم تعيين الهيئة إلا بعد قيام مقدم الطلب بتقديم رده على المعارضة ودفعه لرسوم التقديم. لكن، يجب أن تستفيد الهيئة من تسجيل آراء مقدم الطلب عند اتخاذ قرار المراجعة السريعة الخاص بها. وفي الواقع، إذا لم ينوه مقدم الطلب إلى أن المعارضة قائمة على أسس واهية بشكل جلي و/أو إساءة استخدام حق المعارضة، فلن تتمكن الهيئة عادةً من الوصول إلى هذه النتيجة بنفسها.

وفي حالة ما إن أفضت المراجعة السريعة إلى رفض المعارضة، فسيتم تجنب الإجراءات التي عادةً ما تعقب التقديمات المبدئية (بما في ذلك دفع مقدم التكاليف بالكامل)، ويتم التفكير حاليًا في إعادة رسوم التقديم المدفوعة من قبل المدعى عليه/مقدم طلب gTLD، طبقًا للمادة ١٤ (هـ) من الإجراءات. بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود بند في الإجراءات يمنح الهيئة سلطة رفض المعارضاة القائمة على أسس واهية بشكل جلي و/أو إساءة استخدام حق المعارضة ينبغي أن يحول دون بعض معارضاة الأخلاق والنظام العام التافهة.

(هـ) خاتمة

بالتالي، فمن أجل تنفيذ إجراء "فحص سريع" لمعارضات الأخلاق والنظام العام، قامت ICANN بإضافة النص التالي إلى المادة ٢٠ ("المعايير") من الإجراء:

"يخول للهيئة سلطة رفض أي من معارضات الأخلاق والنظام العام في أي وقت إذا وجدت أنها قائمة على أسس واهية بشكل جلي و/أو إساءة استخدام حق المعارضة. وينبغي تقديم هذا الرفض كقرار خبراء طبقاً للمادة ٢١ من الإجراء."